العقاب البدني، هذه الحلقة الآثمة

كان قرار وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ودوائر التربية والتعليم بوكالة الغوث بمنع العقاب البدني مشدداً لدرجة ضرورة توقيع المعلم عليه خطياً. وبالرغم من صوابية قرار المنع، إلا أنه في كل مرة تُمرر فيها نشرة المنع تثار موجة هامسة من الاحتجاج والاستهجان من جانب المعلمين نادبين حالة الانهيار والتردي التي سيؤول إليها التعليم ومترحمين على هيبة المعلم وكرامته. ويتوسع البعض في التسبيب رابطاً المنع باشتراطات سياسية أو برغبة البعض في تحطيم التقاليد والتراث. بل ويبدي بعض أولياء الأمور علامات عدم الرضى عن القرار.

ويختلف حال المدرسة بعد القرار عما قبله. فعدا فئة ضئيلة من المعلمين ما زالت تغامر بِقُوتِها، لم نعد نشاهد المعلمين يدخلون الصفوف وفي أيديهم العصي والسياط البلاستيكية. وتبدو مظاهر الاختلاف في كمية التعلم الحاصل وأساليب التعليم والتسرب والعلاقات بين التلاميذ أنفسهم ومع معلميهم. فكثير من المعلمين ومنهم كثير جيدون يبدون مظاهر اللامبالاة وعدم الاكتراث تجاه الحرص والعمل على مشاركة أعداد كبيرة من طلاب الصف في تعلمهم بفاعلية. لقد كان المنع بمثابة كلمة سحرية نزعت الغطاء عن نوازع الرغبة في التحدي والصراع والتمرد لدى الطلاب ضد سلطة المعلم. ولم يعد التمرد والعصيان مقصورين على طالب أو اثنين من الصف كما الحال قبل المنع بل تعداه إلى فئة الأغلبية من الطلاب متدني التحصيل والمتوسطين. فهذه الفئة كونت عن نفسها مفاهيم الفشل والنكرة والضآلة والثانوية والعيش باغتراب في البيئة الصفية لأسباب كثيرة على رأسها تراكم عدم الفهم وعدم معالجته في حينه ومن ثم عدم القدرة على التحصيل. فالتمرد والعصيان لهذه الفئة هو فضاء آخر يبرزون فيه القدرة على النجاح وفرصة لتأكيد الذات كذات بطلة مسترجلة بتحديها سلطة المعلم التي لا يزال يخضع لها جيدو التحصيل خوفاً على مكتسباتهم، ويعلنون بتمردهم عن إحساس برغبة الانتقام لحقهم المهدور في التعلم الذي لم يوف لهم.

وفي إطار أساليب التعليم وطرائقه، سيميل المعلم، خصوصاً من عانى تجربة الانكسار وفقدان الهيبة بسبب قلة الحيلة في أحدى المواجهات، إلى انتهاج أسلوب المحاضرة المُغلِق لباب المشاركة والمناقشة أمام من يُتوقع العصيان منهم اعتقاداً بأنهم يعاقبونهم ويحفظون ما تبقى لهم من هيبة وسلطة.

يعد العقاب والفشل والشعور بعدم الجدوى من العوامل الأساسية في اتساع ظاهرة التسرب. واعتماداً على ملاحظاتي فإن هذه الظاهرة لم تقل عن معدلها السنوي بعد المنع. فلجوء بعض مديري المدارس لعقاب الطرد لأيام محددة لم يقم بالردع المتوخى منه بل أدى إلى استمراء واستسهال المطرود لفكرة عدم العودة إلى المدرسة، فالوقت خارجها أكثر متعة وإثارة من جلوسه لساعات على مقعد الدراسة الخشبي متلقياً نظرات الاستهزاء والسخرية من معلمه، أو المشاغبة على زملائه مما سيعيده للطرد مرة أخرى واستدعاء ولي أمره الذي سيؤمن أخيراً أن ولده حالة ميئوس منها تعليمياً ويطلب فصله ليلحقه بمهنة ما. وتكرار اللجوء إلى استدعاء ولي أمر الطلاب متدني التحصيل سيقود إلى نفس المصير.

مما سلف قد يستنتج القارئ نتيجتين. الأولى، أن وقف العقاب لا يعمل على تحسين التعليم بل يفاقمه. والثانية أن كاتب المقال ممن يؤازرون العقاب البدني، وهي بالتأكيد خطأ. لا يدعم الكاتب منع العقاب للمبررات المذكورة في نشرات المنع فقط بل العقاب مرفوض لأنه هو الخطوة الأولى والأوسع انتشاراً في الوطن العربي والعالم الثالث لزرع بذور الخضوع والخوف في نفوس الأجيال. فالمدرسة كما بقية مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية في شكل بنيتها الهرمية وفي مراسيم التعامل من أعلى إلى أسفل، وبالعكس، تعكس هرمية السلطة في المجتمع. والعقاب البدني لا يؤسس لشخصية ذات مكونات فكرية تحب الذات وتحترمها وتقدس الحرية الشخصية والتفرد والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. هذه الشخصية التي تعترف للآخرين بهذا الحق بقدر اعترافها به لنفسها. إننا نحن الفلسطينيين أكثر شعوب الأرض حاجة إلى زرع هذه العناصر النبيلة في شخصية طلابنا كي يكونوا أجيالاً قادرة على فلسفة نضالها ضد العدو القومي على أسس علمية واقعية لا وهمية حالمة, وتكون قادرة على بناء دولة تشكل فيها تلك العناصر دعائم السلطة السياسية والمجتمع المدني.

ليس لدي شك بأن وزارة التربية والتعليم بمنعها العقاب تدرك وتسعى لتحقيق تلك المعاني والأهداف خصوصاً بعد رزوح شعبنا لما يزيد على خمسة عقود تحت قمع وبطش الاحتلال. إنها بقرارها تعلن عن إدراكها لخطورة مهمتها في إعداد الأجيال للدولة المرتقبة، وبأنها صمام الأمان للمجتمع المدني الذي بدأت تطل علينا شمس فجره. وأخيراً، فالعقاب يؤسس في وعي ولاوعي ضحيته خبرات تؤثر في سلوكه الاجتماعي والشخصي بعد ترك المدرسة. فالضحية قد يؤمن بالعقاب كأسلوب ضروري للضبط والتصحيح، فكما عوملنا نعامِل. وقد تتبلور لديه نزعات معاقبة الآخرين لا لشيء إلا لتصفية الحساب مع الماضي في نفسه، أو تتولد لديه مشاعر الكآبة أو الهروبية أو العدوان.

ولكن لماذا كنا نستخدم العقاب في المدرسة؟

كمعلم سابق كنا نستخدم العقاب غالباً لسببين. 1. تحقيق الانضباط الصفي وهذا أطللنا عليه أعلاه. 2. تحقيق التحصيل المعرفي. والنقطة الثانية تنقسم إلى جانبين:أ- عقاب لعدم عمل الواجب البيتي. ب- عقاب لحصر اهتمام الطلاب للشرح (أي إثارة الدافعية) ومن ثم أداء أكبر عدد من الطلاب لتمارين التطبيق بنجاح.

وأدعي بأنه بتمعن المقارنة بين واقع المدرسة الرسمية* والمدرسة الخاصة على وجه العموم الخالية من العقاب نسبياً ندرك إمكانية تحقق هذين السببين دون اللجوء للعقاب، بل سنجد المدرسة الخاصة تتمتع بتسرب أقل ورغبة في العصيان محدودة، ومعالجة تربوية فعالة وعلاقات احترام حقيقية, وقد تتمتع بتحصيل أفضل. إن المقارنة لا محالة ستقودنا إلى اكتشاف العوامل الغائبة عن المدرسة والتي آمنا بالعقاب كتعويض عنها. ويمكن إيجاز هذه العوامل في مجموعتين:

أ- مجموعة العوامل الذاتية

ب- مجموعة العوامل الموضوعية.

أولاً: مجموعة العوامل الذاتية:

- ضعف الرقابة والإسناد المباشر للمعلم في أدائه التربوي والأكاديمي. وتعني هاتان اللفظتان هنا كل ما تتضمنه وتحتاجه العملية التعليمية/التعلمية من ممارسات معرفية وسلوكية من جانب المعلم والطلاب في سياق محاولة التعلم والشروط اللازم توافرها لحدوث التعلم الجيد الفعال. وقد يحتج علينا بعض القراء بوجود المدير كمشرف مقيم. دون الغوص في طبيعة العلاقة بين مجمل معلمي المدرسة ومديرها. هنا يكفي القول بأن هذا الواقع يحتاج إلى دراسة.
- يبدو أن بعض معلمي المدرسة يعانون من تدني الروح المعنوية بسبب تدني أجورهم إذ هي الأقل تقريباً في سلم رواتب الموظفين. إن المعلم ينوء دائماً تحت وطء الحاجة وصعوبة الحالة الاقتصادية التي يعيشها. إن انشغال الذهن بالقلق يقيد حرية التصرف ويورث عدم التحلي بالصبر.
- عدم تجديد دورات التطوير والتحديث التربوي بشكل دوري للمعلمين القدامى ومتابعة أثر التدريب. فالجديد لا يتوقف في عالم التربية والتعليم.

المقصود بالمدرسة الرسمية كل مدرسة لا تتبع القطاع الخاص.

- العبء التعليمي الضخم يستنزف طاقات المعلم على العطاء ويولد الضغط النفسي ولا يترك للمعلم متسعاً للتصحيح والمتابعة ومعالجة عدم الفهم في حينه قبل فوات الأوان.
- عدم توفر مربين صحيين وأخصائيين اجتماعيين لتقصي ومتابعة الطلاب ذوي الحاجات الخاصة.

ثانياً: مجموعة العوامل الموضوعية:

- تسهيلات البناء المدرسي:

- عدد الطلاب الضخم في الفصل الواحد يحرم المعلم فرصة معالجة الطلاب ذوي الحاجة ويقلل الدافعية ويقود إلى التبرم والإحباط وهي إرهاصات التمرد. كما ويكوّن هذا العجز لدى المعلم بعد فترة شعور عدم الاكتراث أو عدم الوفاء بالأمانة, مما يؤدي إلى تكوين عقدة الذنب أو مشاعر سلبية أخرى.
- طبيعة مقعد الدراسة الخشبي الضيق تخلق الإرهاق الجسدي لمن يجلس عليه طيلة ساعات أربع، مما يشتت الانتباه ويكرس الملل ويولد الشوق إلى التحرر والانعتاق.
- ضيق مساحة المدرسة بالنسبة لعدد الطلاب الضخم يولد الاحتكاك والنزاع بين الطلاب في الاستراحات، ولا يسمح بممارسة اللعب ضمن الشلة إلا للأقوى، ناهيك عن افتقار المدرسة لأماكن الترويح بعد مشقة الدرس.

- طرائق التعليم: لأسباب متعددة ليس هذا مجال ذكرها تكاد تقتصر طرائق التعليم على المحاضرة والمناقشة فيما عدا درس العلوم الذي يعتمد على التجريب الجماعي المعد سلفاً. إن الاقتصار على هاتين الطريقتين لا يقدم تعليماً مشبعاً لأنماط التعلم المختلفة عند الطلاب ولا يجدد الانتباه والدافعية. وقلة الوسائل التعليمية كماً ونوعاً تقود إلى اعتماد أساليب المحاضرة، والعكس صحيح، وتقود إلى نفس النتائج المذكورة.
- إن تصميم المناهج المعتمد على نظرية أن المعلم مركز نقل وإصدار المعرفة وصاحب الدور الفاعل وما الطالب إلا متلقّ سلبي، يلعب

دوراً أساسياً في فقدان الكثير من الطلاب للفهم وعدم الشعور بمتعة البحث عن المعرفة، بل وله دور في تحديد طرائق التعليم بدلاً من تنويعها. والكثير من موضوعات المنهاج هي معرفية لا عملية، ليست لها صلة مباشرة بواقع وبيئة واحتياجات الطالب المباشرة مما يولد لديه الشعور بقلة فائدتها وجدواها وعدم التشجع لدراستها لذاتها وإنما من أجل الامتحان.

وأخيراً، من يعاقب من؟! هل المعلم يعاقب الطلاب أم الواقع التعليمي يعاقب المعلم. ومن المسؤول عن منع عقاب الواقع التعليمي للمعلم. هل في مقدور وزارة التربية والتعليم تحطيم هذه الحلقة الآثمة؟!

إسماعيل الفقعاوي
موجه لغة إنجليزية وباحث في مركز القطان – غزة

مكتبة المركز – رام الله

مفتوحة للمعلمين والباحثين 5 أيام في الأسبوع
مختصة بالتربية والعلوم الاجتماعية وتاريخ فلسطين

يؤسس المركز لمكتبة متخصصة في التربية والعلوم الاجتماعية، وتاريخ فلسطين حيث تحتوي على كتب ومراجع ودوريات باللغتين العربية والإنكليزية، كما تحتوي على كتب المنهاج المدرسي في الضفة الغربية، عدد من كتب المنهاج اللبناني، وعدد من كتب المنهاج الإسرائيلي الذي يدرس للعرب الفلسطينيين. والمكتبة مصنفة حسب تصنيف ديوي العشري.

نظام الإفادة من المكتبة:

- تفتح من الساعة 8 – 4 باستثناء يومي الأحد والجمعة
- تستقبل المكتبة بشكل خاص المعلمين والمعلمات والباحثين.
- يمكن استخدام الكتب والمراجع والدوريات داخل المكتبة، وتعار فقط لموظفي المركز وباحثيه.
- يوجد بها جهازا كمبيوتر متصلان بشبكة الإنترنت حيث يمكن للمعلمين والمعلمات والباحثين الإفادة من هذه الخدمة دون مقابل،

وحسب التالي:

1. الحجز المسبق.
2. يحق للرواد من المعلمين والباحثين استخدام الإنترنت لمدة ساعة واحدة فقط في اليوم (يمكن تخصيص وقت أكثر من ذلك إذا لم يكن هناك ضغط على الاستعمال).
3. يحق للرواد استخدام الطابعة واستخراج مواد من الإنترنت حتى ٢٠ صفحة.

لمزيد من الاستفسار والحجز الاتصال بأمين المكتبة على:
هاتف: 2963281 ، 2963282 – فاكس:2984886
Email: azmi@qattanfoundation.org